سأعمل على دعم الشباب وإعطائهم فرصة للمشاركة في تنمية البلد

العتيبي: تحصين الصوت الواحد أوجب المشاركة بالانتخابات والمصالحة الوطنية تبدأ بالعفو الشامل

حسين العتيبي متحدثا

العتيبي في لقطة مع مجموعة من الحضور «تصوير: صالح محمد»

كتب مصطفى كامل

اكد مرشح الدائرة الرابعة المهندس حسين علي العتيبي انه حريص علي المصالحة الوطنية لافتا إلى انه سوف يتقدم عند وصوله الى البرلمان بتفعيل المادة 75 من الدستور والتي تتضمن حق النائب في طلب العفو الشامل عن النواب السابقين وكذلك الشباب الناشطين والمغردين والذين صدر بحكهم احكام ادانه مشيرا الى ان المصالحة الوطنية تبدأ بالعفو الشامل

وقال العتيبي في افتتاح مقره اول امس انه كان مقاطعا للانتخابات السابقة بسبب الصوت الواحد لكنه في هذه الانتخابات وبعد تحصين مرسوم الصوت الواحد دستوريا فقد راي انه من الواجب ان يخوض الانتخابات الحالية

واضاف ان الصوت الواحد هو الافضل لاختيار الكفاءات وانه لا يعطي مجالا لتبادل الاصوات وبالتالي فهو يحد من الظواهر السلبية في العملية الانتخابية، مشددا على ضرورة تعديل الدوائر بحيث يكون عدد الناخبين في الدوائر متساوي مقترحا في الوقت ذاته زيادة عدد الدوائر الي عشرة دوائر منتقدا وجود دوائر انتخابية حالية يزيد عدد الناخبيم فيها عن 120 الف بينما هناك دوائر اخري يقل فيها العدد عن 40 الف ناخب

واشار الى اهمية اعطاء الشباب فرصة ليشاركوا في تنمية البلد منوها الى ان الكثير من الجهات الحكومية تحتاج الى اعادة هيكلة ونفضة تطويرية وقتل ان الشباب محبطين من التحديات الكثيرة الهي تواجههم واصة انهم محرمون من المناصب القيادية لافتا ان هناك من القيادات من يقتل طموحات الشباب من خلال تحدي افكارهم المتطورة.

واكد العتيبي علي ضرورة الاهتمام بالشباب خاصة ان نهضة الكويت في الستينيات بدأت علي ايدي وزراء ونواب من الشباب حيث كانت رؤية الشيخ عبد الله السالم ابو الدستور هي اتاحة الفرصة للشباب ولذلك احتلت الكويت المكانة الاولى بين دول الخليج ثقافيا وتعليميا وايضا فيما يتعلق بالنهضة العمرانية

وانتقد العتيبي ما تشهده البلاد حاليا من تراجع وانحدار في كافة المجالات حتي تدنت لتصل لمكانة اخيرة خليجيا لاسيما في التعليم وذلج بعد ان كانت لؤلؤة الخليج فهي اضحت في ذيل القائمة

واوضح ان المراة الكويتية لم تاخذ حقها كاملا حتي الان ولازالت تعاني الكثير من التحديات لافتا الى ان الكويتيات المتزوجات من غير كويتي يعيشون معاناة مستمرة وواقع اليم رغم ان الدستور لم يفرق بين المراة والرجل مشيرا الى ان الرجل المتزوج مت غير كويتية لع يواجه اي تحديات كالتي تواجهها المراة مطالبا العتيبي بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية للمراة الكويتية المتزوجة من غير كويتي وتناول قضية المسرحين الخليجيين ابناء وازواج الكويتيات مبينا العتيبي انه سوف يتبني قضايا الام والزوجة الكويتية والتي من حقها ان تنعم بالرفاهية في بلدها وانه يراعي زوجها وابنائها رافضا ان يتم انهاء خدمات الخليجيين ممن يعملون في وزارة الدفاع خاصة وان الكثير منهم مهددين بالسجن حيث عليهم ديون والتزامات مالية وهو ما من شانه ان يهدد كيان الكثير من تلك الاسر

وعا العتيبي صاحب القرار الى ضرورة العدول عن قراره فيما يخص انهاء خدمات هذه الفئة وبخاصة ممن هم ازواجا وابناء المواطنات الكويتيات.

وحول اراء نواب الاغلبية المبطلة ومقاطعتهم للانتخابات الحالية قال اننا نكن للنواب السابقين جميعاً كل الاحترام ونشهد ببصماتهم في العمل السياسي وما قدموه من حب وخدمة للكويت لا يستطيع احد ان يغض النظر عنه، مشيرا الى ان هؤلاء لديهم وجهة نظر وعلينا احترامها، مرددا بالقول انا شخصياً قاطعت الانتخابات السابقة لشكي في شرعيتها ولكن بعد تحصين المحكمة الدستورية لها بحكمها القضائي في 16 يونيو الماضي، فعلينا احترام احكمنا القضائية النزيهة وعدم التشكيك فيها والسير على خطاها واحكامها بدون مراجعتها، الامر الذي جعلني اقبل على الترشح لخوض هذه الانتخابات المحصنة باحكام قضائية وانا مطمئن من داخلي.

وفيما يتعلق بظاهرة المال السياسي قال انها ظاهرة موجودة ولها مخرجات من النواب وصلوا لقبة البرلمان عبر مجالس نيابية مختلفة، مشيرا إلى أن هؤلاء النواب معروفون للجميع والقرار اليوم في يد الناخب الذي من الممكن ان يقضي عليهم بالاختيار السليم.

وقال أن شعار حملته هو « ستكتب شهادتهم.. ويسألون » وهي آية كريمة من القرآن ومعناها أن كل إنسان مسؤول عن صوته، وشهادته التي يشهدها، داعيا جميع الناخبين الى اختيار الكفاءات الوطنية التي تنهض بالبلد بعيدا عن التازيم وعن أي مهاترات، فمصلحة الوطن فوق الجميع.

وكشف العتيبي انه سوف يطالب بمحاسبة المسؤولين عن الاخطاء الاجرائية المتكررة من قبل الحكومة والتي ادت الى ابطال مجلسين متتاليين وضرورة ان تكون هناك مصالحة وطنية بين الاقطاب السياسية لاجل مصلحة الكويت والدفع بعجلة التنمية للامام

وعلي هامش الندوة دعا مجموعة من شباب ابناء قبيلة العتبان الناخبين الى ضرورة المشاركة في الانتخابات الحالية وذلك لاجل مصالحة الكويت منوهين الى اجتماع القبيلة والذي اثمر عن تزكية واختيار المرشح مهندس حسين علي العتيبي مشددين علي ضرورة الوقوف صف واحد خلف مرشح القبيلة وان يكون للقبيلة مقعد في البرلمان المقبل وانهم سوف يدعمون المرشح العتيبي ماديا ومعنويا.

■ العديد من الجهات الحكومية تحتاج إلى إعادة هيكلة ونفضة تطويرية بعد أعوام الركود

■ المرأة لم تأخذ حقوقها كاملة حتى الآن ولازالت تعاني الكثير من التحديات

ليس معقولا أن يتعامل بمنطق ردود الأفعال وينتظر الإضرابات

الزلزلة: ديوان الخدمة المدنية يحتاج إلى زلزال قوي ليفيق من غفوته

يوسف الزلزلة

أكد مرشح الدائرة الأولى د. يوسف الزلزلة أن ديوان الخدمة المدنية يحتاج إلى زلزال قوي يجعله يفيق من غفوته التي أدت إلى انعكاسات سلبية في قطاعات العمل، وجعلت هناك فوضى في الرواتب، فليس معقولا أن يتعامل جهاز من أهم أجهزة الدولة بمنطق ردود الأفعال، نقابات عمالية تضرب عن العمل يعطيها كوادر آخرون لا يضربون لا يأخذون شيء حتى انعدمت العدالة الوظيفية وأصبح هناك فجوة في الرواتب وصلت إلى آلاف الدنانير شهريا.

وأضاف أن ديوان الخدمة المدنية كان لزاما عليه دراسة سلم الرواتب كل سنتين وإقرار زيادات تناسب الارتفاع في الأسعار، لكن ما حدث أن الديوان ظل نائما منذ السبعينات ولم يتحرك ثم انتفض للاضرابات وأقر كوادر عشوائية، وليته أقر الكوادر بناء على مشاريع قام بها موظفوه، تلك الجيوش العرمرم التي يكتظ بها مبنى الديوان، أو حتى بناء على دراسات قام بها مستشاروه الذين يتقاضون المبالغ الطائلة، بل أقر الكوادر بناء على جداول قدمتها النقابات !!!

أليس مضحكا أن يفعل الجهاز الحكومي ذلك. أليس هذا من الضعف البين الواضح، أن يعتمد على مطالب النقابات في قراراته، بدلا من أن يقدم هو مشروع موحد لرفع الرواتب بالدولة، ما أدى الى عشوائية في الزيادات، وكل ذلك لانه لا يوجد توصيف وظيفي للمهن، ولا يوجد رؤية حكومية سليمة.

وقال الزلزلة أن تخبط ديوان الخدمة المدنية هو جزء من التخبط الحكومي الذي تعاني منها البلاد، ولذلك فإما أن تنتهج الحكومة نهجا آخر غير نهجها الفاشل الذي غلفت نفسها به سنوات طويلة أو تنتظر سلسلة من الاستجوابات التي اعتادت الهروب منها.

وأشار الزلزلة إلى أن هناك ضرورة لتغيير القيادات الغير قادرة على التطوير، وهذه مسؤولية الحكومة، اذا جاءت حكومة على مستوى طموحات الشعب الكويتي ولم تأت حكومة محاصصة وترضيات، منوها بأن أجهزة الدولة الهامة لازالت تقبع تحت أمر مسؤولين عفا عليهم الزمن، وغير قادرين على مواكبة التطوير.

وأشار الزلزلة إلى أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية جميع القياديين بها تقريبا مجمدين، ولم يستطع أحد وزراء الإسكان حل الأوضاع المتجمدة بالسكنية، وكان هناك من يتعمد تفاقم المشكلة الاسكانية حتى يحافظ على الارتفاع المهول في أسعار الشقق والايجارات، وعجزنا ونحن ننادي بالإصلاح الحكومي الذي من شأنه أن يصلح كل شيء لكن لا حياة لمن تنادي.

وقال الزلزلة ان موعدنا لقريب ولن نتهاون أمام الفشل الحكومي في إصلاح حال البلاد، لذلك ننتظر من رئيس الوزراء المقبل أن يحسن اختيار الوزراء ويستبعد الوزراء الذين فشلوا في الحكومة السابقة، لافتا إلى أن الناس لا تريد تغييرا فقط في الوجوه بل تنتظر تغييرا في الرؤى وفي آلية العمل الحكومي ككل.

يفتتح مقره الانتخابي الأربعاء المقبل بندوة «مع التنمية.. مع الدستور»

الجبري: تنمية الكويت قادمة برعاية وإدارة وإرادة شبابية

محمد الجبري

قال مرشح الدائرة الثالثة محمد الجبري في معرض تعليقه على أبرز ما ستتضمنه الندوة الافتتاحية لمقره الانتخابي: «خضت انتخابات مجلس الأمة المبطل التي حالفني فيها الفوز بثقة الأمة تحت هذا العنوان «مع التنمية.. مع الدستور»، إيمانا منا بأنه لا تنمية بلا احترام لدولة القانون والمؤسسات، فمتى ما وُجد الاستقرار السياسي والاجتماعي وُجد البناء والعمل من أجل نهضة الأوطان».

وأضاف الجبري في تصريح صحافي اننا إذ نعرب عن بالغ أملنا وتطلعنا إلى أن تكون الفترة القادمة من مسيرة وطننا مفعمة بروح البناء والعمل الحقيقي من أجل أن تستعيد الكويت دورها ومكانتها التي تليق بها كدولة تملك كل مقومات التقدم في كل المجالات، نجدد تاكيدنا على أن التنمية الحقيقية ترتكز على الاهتمام بالعنصر البشري الكويتي وأعني هنا فئة الشباب، كونهم الأقدر على قيادة أي حركة تنموية وطنية ناجحة، إذا ما تمت تهيئة الأرضية الخصبة لهم لكي يبرزوا طاقاتهم ومواهبهم الخلاقة في تنمية وطنهم. وشدد على أن الشباب الكويتي دائما ما يكسب الرهان عليه برغبته واصراره على المشاركة في خدمة بلده والمشاركة في أي جهد رسمي كان أو شعبي يهدف لنهضة الكويت ولا أدل على ذلك من المواهب الشابة التي برزت في المؤتمر الوطني للشباب الذي شمله صاحب السمو أمير البلاد برعايته وحضوره وشاهد سموه واستمع بنفسه لمطالب الشباب وتطلعاتهم لاجتثاث كل أوجه الفساد في مؤسسات الدولة.

وذكر الجبري: كما لا يفوتني هنا وأنا أستذكر غيض من فيض الطاقات والكوادر الشبابية الكويتية الواعدة مشروع «كويتي وافتخر» الذي يعد بحق فخرا لكل كويتي، كونه أقيم ومازال بسواعد مجموعة من شباب الكويت في مقدمتهم الشاب ضاري حمد الوزان، الذي أبهر واخوانه العاملين معه المواطنين كافة من مسؤولين وأشخاص عاديين بمواهب وقدرات وخبرات وكفاءة الشباب الكويتي لاسيما في الأعمال والمشروعات والأفكار التي تضمنتها القرية التراثية لمشروع كويتي وافتخر الذي تم افتتاحه قبل نحو شهرين في أرض المعارض.

واختتم تصريحه بالتأكيد على أن ما ينشده الشباب الكويتي من رعاية تليق بقدراتهم الفذة في خدمة وطنهم سيكون على رأس أولوياته حال وفقه الله وحصل على شرف تمثيل الأمة مجددا، داعيا الله أن يحفظ الكويت بقادتها وشعبها وشبابها الواعي الطموح.

هذا، ويفتتح الجبري مقره الانتخابي الكائن في منطقة خيطان أمام ثانوية أنس بن مالك وذلك يوم الأربعاء المقبل الموافق 17 الجاري بندوة بعنوان «مع التنمية.. مع الدستور».

المواطن يشك في كل ما يقدم إليه بسبب الأطنان التي تضبط يوميا

النجادة: عدم تطبيق القانون سبب انتشار الأغذية الفاسدة

رباح النجادة

أكدت مرشحة مجلس الامة في الدائرة الاولى د.رباح النجادة ان الاغذية الفاسدة وضعت المواطن في حيرة من امره ويساوره الشك فيما ياكل ويشرب والسبب عدم تطبيق القانون بمعنى لو كان هناك تطبيق للقانون بالمراقبة على المطاعم والسوبر ماركت وكل جهة تبيع مواد غذائية.

واضافت النجاده انه في السابق كنا نسمع عن الاغذية الفاسدة بشكل قليل حيث كان يقتصر ذلك على مطعم واكل بايت وتعالج في وقتها ولكننا وصلنا الى مرحلة نجد أطنان من الاغذية الفاسدة تضبطها بلدية الكويت والسؤال ما هي العقوبات التي يتم اتخاذها بحق من جاء بالأغذية الفاسدة الى المواطنين، مؤكدة أنها ستضع تشريعات وقوانين صارمة للقضاء على تجار الاغذية الفاسدة فأرواح المواطنين غالية ولا يمكن السكوت عن هذا التخبط. واشارت الى ان هناك عدة مراحل تمر بها البضاعة قبل دخولها ويتم ذلك من المنشا الى النقل والجمارك والبلدية والموانئ والمطارات متسائلة: هل من المعقول ان تمر كل هذه الاجراءات دون الالتفات لها، كما لفتت الى ان المشكلة اما تواطئ من المسؤولين او عدم القدرة على مواجهة صاحب هذه المواد ولا نريد الدخول في النوايا ولكن يجب الاهتمام بهذا الموضوع فالمأكل والمشرب من الحاجات الأساسية للانسان التي يجب أن توكن على قمة اهتمامات الدولة الدولة.

وقالت اننا نحتاج الى المراقبة وتفعيل تطبيق القانون ومن يثبت بيعه للاغذية الفاسدة الحد الاقصى الف دينار وهو يبيع بملايين الدنانير مطالبا برفع سقف الغرامة ولتصل الى 100 الف دينار اذا استدعى الامر مضيفة لكي نحد من هذه القضية علينا تفعيل مراكز البلدية في المناطق وتجهيز هذه المراكز بفنيين مختصين وأدوات مختصة.

ودعت الى ضرورة انشاء هيئة عامة للغذاء تتكفل بكل هذه الامور من مراقبة ومتابعة وتفتيش وفي هذه الحاله سنحد من قضية دخول الاغذية الفاسدة ودخولها للمواطنين وتمس شريحة كبيرة.

الموزري: حل المشكلة الإسكانية يحتاج إلى قرار سياسي عاجل

ناشد مرشح الدائرة الرابعة المحامي دويم الموزري سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ووزير الإسكان سالم الأذينة بالتدخل الفوري والعاجل انقاذا لأسر كويتية أصبحت بلا مأوى أو سكن ولم يجد بعض أفراد تلك العوائل غير الجواخير مأوى وظلا من الشمس الحارقة.

وقال الموزري في تصريح صحافي وهناك عائلات من بين تلك الأسر تقطعت بهم السبل واضطروا إلى الهجرة والعيش خارج حدود الكويت هربا من الإرتفاع الفاحش في أسعار الإيجارات.

دويم الموزري

وبين الموزري أن هذه المشكلة الكارثية تمس زهاء 800 عائلة كويتية وأن هذه الأسر قامت بشراء منازلها بوساطة قرض بنك التسليف من سنوات عدة مضطرة لهذا الخيار بسبب عدم قدرتها على تحمل الإنتظار الطويل والذي يمتد الى 20 عاما وبعد سنوات اضطروا إلى بيع بيوتهم بسبب ضيق السكن او بسبب قدم البناء وحاجته إلى الترميم والطامة حين اكتشفوا الإرتفاع الفاحش في أسعار العقار الذي استحال معه قدرتهم علي شراء منزل.

وجدد الموزري مناشدته رئيس الوزراء بالنظر إلى هذه العوائل المغلوب على أمرها لا سيما أنها عوائل كبيرة تضم أطفالا حرم بعضهم من العيش في كنف أوطانهم وعموما الشيخ جابر المبارك عرف عنه وقفاته الإنسانية علما بان القضية رفع بها تقرير مفصل إلى مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأنها.

شدد على أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية

حمد سيف: المرحلة المقبلة يجب أن توجه للبناء والتنمية وحل قضايا المواطنين العالقة

اكد مرشح الدائرة الثانية حمد سيف ان المرحلة المقبلة يجب ان توجه للبناء والتنمية والاعمار وحل قضايا المواطنين العالقة لاسيما بعد مرور الساحة السياسية بازمات متلاحقة عطلت مسيرتها التنموية.

وقال سيف ان السلطتين التنفيذية والتشريعية مطالبيتين بجعل مبدأ التعاون والعمل المشترك بينهما هو الاساس في علاقتهما مع المحافظة على الدستور نصا وروحا.

ودعا سيف الى ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وان تكون التعيينات في المناصب القيادية في وزارات الدولة وهيئاتها وفق معيار الكفاءة مشيرا الى ان هذا المبدأ سيساهم في تحسين الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين وسيقضي على كثير من أنواع الفساد الاداري ويدفع بعجلة التطوير.

وشدد على اهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية وتطبيق التشريعات التي تصونها من التفكك والتشتت والانقسام مؤكدا ان الوحدة الوطنية هي السياج والحصن الحصين لهذا الوطن بعد الله عز وجل.